

أحكام الحكمين في إصلاح الزوجين

م.م. إدريس إبراهيم صالح

كلية العلوم الإسلامية / قسم الشريعة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، وعلى له وصحبه

أجمعين :

أما بعد ...

يمتاز تشريعنا الإسلامي ، بشموله لجميع شؤون الحياة ، و مختلف جوانبها ، فلم يدع جانباً إلا ووضع له نظاماً دقيقاً يتبع لتطور الحياة ومستجداتها ؛ ومن تلك الأنظمة نظام الأسرة في الإسلام ، الذي شمل كل ما يتعلق بالأسرة المسلمة ، من حقوق وواجبات ، لأن من محاسن الشريعة الإسلامية مرعاة العدل والإحسان وإعطاء كل ذي حق حقه من غير غلو ، لا تقصير ، ومن تلك الحقوق هو رفع الظلم الواقع من أحد الزوجين مخافة وقوع الفرقة بينه ، لذلك شرع الباري ﷻ منهاجاً قوياً في الإصلاح بين الزوجين ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْشُرُوا بِحُكْمٍ مِنْ أٰهْلِيْهِ وَحُكْمًا مِّنْ أٰهْلِهِمَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقُ اللّٰهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللّٰهَ كَانَ عَلِيْمًا حَبِيْرًا ﴿٢٥﴾ .

ولأهمية الإصلاح بين الزوجين ولما لها الأثر في الحفاظ على ديمومة المجتمع ارتأيت أن افرد بحثاً خاصاً يعالج موضوعات الأحكام المترتبة على الحكمين ، الذين يقومون بدور الإصلاح بين الزوجين ، وقد توخيت الإيجاز غير المخل والبعد عن الاستطراد ، والتركيز على الكلمة المعبرة عن المعنى وإبراز الأحكام ، حتى استقام البحث إلى مقدمة وثمانية مطالب وأنهيته بخاتمة أعالج فيها موضوعات البحث .

خطة البحث :

المطلب الأول : تعريف التحكيم والصلح لغة وإصلاحاً.

المطلب الثاني : مشروعية تسوية النزاع بين الزوجين.

المطلب الثالث : شروط الحكمين .

المطلب الرابع : إرسال الحكمين.

المطلب الخامس : أثر الة في الإصلاح.

المطلب السادس : حكم اختلاف الحكمين والزوجين في الحكم.

المطلب السابع : وقت تعيين الحكمين .

المطلب الثامن : نفاذ حكم الحكمين .

الخاتم .

أسأل الله العظيم أن يحفظ أسر المسلمين ، ويهدمهم إلى سبيل الرشاشا ، انه نعم المولى ونعم النصير

المطلب الأول تعريف التحكيم والطلح لغة واصطلاحاً

أولاً: تعريف التحكيم في اللغة والاصطلاح:

التحكيم لغ: مصدر للفعل الثلاثي المضعف حَكَمَ ، والتحكيم بمعنى بين المتنازعين ، والحكم القضاء وقد حكم بينهم يحكم بالضم حُكماً وحكم له وحكم عليه والحكمُ أيضاً الحكمة من العظ ، وحتكموا إلى حاكم وحتاكموا بمعنى المحاكم ، والمحاكمة المخاصمة إلى الحاك ، والحاكم منفذ الحك ، والجمع حكا ، وحاكمه إلى الحاكم دعاء .
التحكيم اصطلاحاً :

تولية الخصمين حاكماً يحكم بينهما ، وقيل هو عبارة عن اتخاذ الخصمين حاكماً يحكم برضاها ، لفصل خصومتها ودعواها .

ثانياً: تعريف الصلح والإصلاح في اللغة والاصطلاح:

الصلح لغة:

الصلح لغة: الصاد واللام والحاء أصل واحد يدل على خلاف الفساد ويقال صلح الشيء يصلح صلاد ، ويقال صلح صلود ، الصلاح بكسر الصاد المصالحة صالحة مصالحةً وصلحاً والاسم الصلح يذكر ويؤنث وقد اصطلاحاً وتصالحاً وأصلحاً أيضاً مشددة الصاد وصلاح مثل قطا : اسم مكا .

تعريف الصلح اصطلاحاً :

الصلح: هو عقد يرفع النزاع، أي يكون القصد والغرض منه رفع النزاع فلا يرد هبة الدين ممن عليه الدين بعد المطالبة والدعوى فانه يرتفع النزاع بذلك أيضاً لكن المقصود الأصلي الهبة ، طلقاً ليس رفع النزاع ، وقيل هو الذي تسكن إليه النفوس ويزول به الخلاف .

١ . الإصلاح لغة:

الإصلاح نقيض الإفساد والصلاح والمصلحة واحدة المصالح والاستصلاح نقيض الاستفسار^١ .

٢ . الإصلاح في الاصطلاح:

هو النصح وقصد الخير^٢ ، وقيل الإصلاح: هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^٣ .

المطلب الثاني

مشروعية تسوية النزاع بين الزوجين

لم تكن الحياة بين الزوجين النموذج الأسمى الذي لم تعكر صفوته النزاعات والخصومات ، بل هو كغيره من أمور الحيا ، تتناوبه بعض المشاكل ، ون الشريعة الإسلامية نظمت أمور الأسرة على منهج سليم لتمنعها من الشتات والتفرق كذلك وضعت الحلول في النزاعات والخصومات ، ولقد كان هذا التنظيم وفق واقع الخصومة بين الزوجين ، ولذلك جاء الإصلاح على مراحل :

المرحلة الأولى: الوعظ

الموعظة والنصح والإرشاد والتنبيه على الأخطاء ويعني ، بقوله تعالى: ﴿فَعِظُوهُمُ﴾ ، أي خوفوهن بالله وبعقابه^٤ . ولا يكون النصح بالتخويف فقد ، وإنما يكون بالترغيب ، وفعل الخير وبالثواب من الله . فالعظة مباحة فان لجن فأظهرهن نشوزهن بقول أو فعل ، ولم يكن للنصح والإرشاد أثر في الإصلاح تكون المرحلة التي بعدها.

المرحلة الثانية: الهجر

وهي هجرها في المضجع حتى ترجع عن النوز ، وإذا هجرها في الكلام فذلك جائز على أن لا يتجاوز بذلك ثلاث أيام ؛ لأن الله عز وجل إنما أباح الهجر في المضجع والهجر في المضجع هو غير الهجر بالكلام^٥ .

ومتى تركت النشوز وجاءت مطيعة مؤدية واجباتها الدينية لا يحل هجرها ولا ضربها، وصارت على حقها كما كانت قبل النشوز^٤ .

المرحلة الثالثة : الضرب

لم يشرع الباري عز وجل الضرب إلا في الحد من كبير ، ولا بد أن المرأة بشقاقها على زوجها قد ارتكبت كبيرة حتى شرع الضرب ان لم يؤت الوعد ، والهجر ثمرت ، وهو أن يضربها الزوج ضرب التأديب غير المبرح حتى ترجع عن نشوزها^٥ .
وقال امام احمد رحمه الله في الرجل الذي يضرب امرأت : لا ينبغي لأحد أن يسأل ، ولا أبوها لم ضربتها ، والأصل في قوله هذا ما روي الأشعث عن عمر أنه قال: يا أشعث أحمض عني شيئاً سمعته من رسول الله ﷺ : لا تسألن رجلاً فيما ضرب امرأته^٦ . وجه الدلال : لأنه قد يضربها لأجل الفراش فأن أخبر بذلك استحي وان أخبر بغير كذب^٧ ، وإذا ضرب الزوج فعليه أن يحسن الضرب لا يضرب وجهاً ولا يكسر عظم ، وقيل الضرب غير مبرح وغير مؤثر^٨ .

المرحلة الرابعة : بعثة الحكمين

قد تصل الأمور بين الزوجين الى شقاق وخصام شديدين لا تتفع فيه الوسائل لمتقدمة أن يدعي كل واحد منهما على صاحبه منع الحق ولا يطيب كل واحد منهما لصاحبه بإعطاء ما يرضى به ولا ينقطع ما بينهما بفرقة ولا صلح ولا ترك القيام بالشقاق بعث الحاكم حكماً من أهله وحكما من أهلها^٩ .

المطلب الثالث

شروط الحكمين

إن إصلاح ذات البين من الأمور المهمة لما يحصل فيه من حل الخصومات ونبذ الخلافات وترابط الأسر ، فلزم من يتولى هذا الأمر العظيم الأجر أن يتحلّى بأمور قد لا تكون في غيره ذات أهمية عاليه .

- من هذه الخلافات هي إصلاح ما فسد ما بين الزوجين ، فاشتراط الفقهاء على من كان حكماً شروط عد :
- على من يتولى التحكيم لا يكون نصرانياً أو عبداً أو صبيّاً أو امرأةً أو سفيهاً ، وهو ما ذهب إليه المالكي^١ .
 - وجب ألا يكونا إلا عاقلين، بالغين، عدلين، مسلمين، حرين، عالمين بالجمع والتفريق، والأولى أن يكونا من أهلها لأنهما أشفق وأعلم بالحال وهو ما قال به الشافعية والحنابلة^٢ ، وبذلك أشار القرطبي في تفسير-^٣ .
 - وزاد الشافعية على ذلك أن يكونا من أهل القناء ، والعقل^٣ .
 - وزاد بعض الحنابلة على ما تقدم أن يكونا و بصر ونطق وأن لا يكونا محدودين بالقذف ويستحب علمهما بالحلال والحرام وسائر الأحكام^٤ ، وأن يكونا فقيهين^٥ .

المطلب الرابع إرسال الحكّمين

لا يكون الإصلاح ما لم يكن هناك أشخاص يقومون بالإصلاح ، وقد لا يحتاج إلى من يعينهم أو يطلب إليهم بذلك الإصلاح بين الناس دون الإصلاح بين الزوجين حيث وجب في ذلك إلى من يرسل هؤلاء الأشخاص الذين ساهم الله سبحانه وتعالى حكمين فقال: ﴿ فَأَبْعَثُوا حُكَمَاءَ مِنْ أَهْلِهِمْ وَحُكَمَاءَ مِنْ أَهْلِهِمَا إِنْ يُرِيدُوا إِصْلَاحًا يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾^٦ ، وفي ذلك اختلف الفقهاء فيمن يرسل الحكّمين على أقوال:

القول الأول:

يرسل الحكّمين السلطان الذي يترافع إليه الزوجان الناظر بين الخصمين والمانع من التعدي ، وهو ما قال به المالكية والشافعية وبعض الحنابلة^٧ .

القول الثاني:

يبعث الحكّمين الحاكم حكماً من أهليهما مأمونين برضى الزوجين وتوكليهما بأن يجمعا ان رأياً أو يفرقا وبه قال بعض الحنابلة^٨ .

القول الثالث:

إن الحكمين وكيلان عن الزوجين لا يرسلان إلا برضاهما وتوكيلهما فان امتنعا من التوكيل لم يجبرا عليه وهذا في أحد رواية الحنابلة^٩ .
ولهما أي الزوجين إذا أقاما حكمين جاز لهما أن يرجعا عن التحكيم ويعزلا الحكمين ما لم يستوعبا الكشف ويعزما الحكم بالطلاق^{١٠} .

القول الرابع:

إن إرسال الحكمين هو بالتخير ، يبعث الحكمين الحكام أو الزوجان أو أبأؤهما إن كانا محجور ن وهو قول للمالكية والشافعية^{١١} ، وقال القرطبي في تفسيره ان الخطاب للأولياء يقول ان خفتم أي علمتم خلافاً بين الزوجين فابعثوا حكماً من أهله وكماً من أهلها^{١٢} .

المطلب الخامس أثر النية في الإصلاح

لقد جعل الله سبحانه وتعالى إخلاص النية سبباً من أسباب الإصلاح بين الزوجين بقوله جل ثناؤه : ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾^{١٣} .
فإذا كانت قلوبهم ناصحة لوجه الله تعالى أوقع الله بين الزوجين الوفاق والألفة وألقى في قلوبهم المودة والرحمة^{١٤} .

وقد اختلف العلماء في تأويل قوله تعالى: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾^{١٥} من المراد بهما على أقوال:

القول الأول: الحكمان

قال القرطبي في تفسيره : القول في تأويل قوله تعالى ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ يعني جل ثناؤه إن يريدان إصلاحاً أي يرد الحكمان إصلاحاً بين الزوجين الخوف شقاق بينهما يوفق الله بين الحكمين فيتفقان على الإصلاح بينهما وذلك إذا صدق كل واحد فيهما فيما أفضى إليه^{١٥} .

وهو ما ذهب إليه القرطبي في تفسيره إلى أن المراد بهما الحكمان^{١٦} .

القول الثاني: الزوجان

إن صحة البصيرة وصدق الإيمان في الزوجين لها الأثر في الإصلاح وقد أكد ذلك في قوله تعالى: ﴿فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾^٧ .
 أخبر أنه علم من قلوبهم صحة البصيرة وصدق النية وإن ما أبطنوه مثل ما أظهوره وهذا يدل على التوفيق ، والمراد هنا في قوله تعالى: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾^٨ هما الزوجان فيما أخبر الحكمان يوفق الله بينهما^٨ .
 وهذا القول الراجح لأن المراد ابتداء منهما وهو الشقاق وينتهي بهما أن صدفا الإصلاح ولكن ينبغي على الحكمين أن ينويا كذلك الإصلاح وأن يلطفا القول وأن ينصفا ويرغبا ويخوفا ولا يخصا بذلك أحدهما دون الآخر ليكون أقرب إلى التوفيق^٩ .

المطلب السادس

حكم اختلاف الحكمين والزوجين في الحكم

إذا اختلف الحكمان في الحكم ولم يتفقا على حكم معين كأن يجمعا أو يفرقا بين الزوجين أو اختلف الزوجان في الحكم مع الحكمين ففي ذلك على أقوال عدة:

القول الأول:

إذا اختلف الحكمين ولم يتفقا على حكم معين كأن يجمعا أو يفرقا بين الزوجين بعث القاضي حكمين غيرهما حتى يجتمعا على شيء هو ما ذهب إليه بعض الشافعية^{١٠} .

القول الثاني:

إذا اتفق الحكمين على حكم معين ولم يرض الزوجان ببعث الحكمين أدب القاضي الظالم منهما واستوفى للمظلوم وهو قول للشافعية^{١١} .

القول الثالث:

إذا غاب أحد الزوجين أو كلاهما بعدما بعث الحاكم الحكمين جاز الحكمين إمضاء رأيهما إن قلنا هما وكيلان كما ينقذ تصرف الوكيل وهو مذهب الحنابلة^{١٢} .

القول الرابع:

إذا اختلف الحكمان في الحكم لم يثبت حكمهما وهو قول للحنابلة^٣.

القول الخامس:

وإذا غاب أحد الحكمين أو غلب على عقله بعث حكماً غير الغائب أو المغلوب ،
وإذا غلب على أحد الزوجين الجنون لم يقض الحكمان شيئاً حتى يعود إليه عقله ثم يجدد
الوكال ، وهذا ما ذهب إليه الإمام الشافعي^٤.

المطلب السابع وقت تعيين الحكمين

أختلف العلماء في وقت تعيين الحكمين على أقوال عدة:

القول الأول:

إن وقت التعيين هو إذا أصبح حال كل واحد ،نهما مشتبه ، كأن يدعي كل واحد
منهما على صاحبه أنه منعه الحق وليس هناك طيب بينهما ما يرضى به ، ولا ينقطع ما
بينهما بفرقة أو صلح ، وترك القيام بالشقاق^٥.

القول الثاني:

وقت التعيين عند وقوع العداوة وخيف الشقاق^٦.

القول الثالث:

إن وقت التعيين حينما يختلفان فيدعي الزوج النشوز عليها وهي تدعي ظلمه
وتقصيره في حقوقه^٧.

القول الرابع:

إذا كره كل واحد صاحبا^٨.

مما تقدم من الأقوال فهي داعية إلى الصلح في بعثه الحكمين وتكون قد انتهت بالأمر إلى الحاكم فانه يبعث الحكمين ليتوليا مهمة الصلح؛ لأنه إذا عرف الظلم من واجب إجباره على إزالة الضرر^٩.

المطلب الثامن نفاذ حكم الحكمين

أختلف الفقهاء في حكم الحكمين هل يملكان حق التفريق بين الزوجين إذا لم يستطيعا إصلاحهما بغير إذنهم، كأن يطلقا أو يفتديا بشيء من مال المرأة أو ليس لهما ذلك؟ على أقوال:

القول الأول:

إن الحكمين لهما الجمع والتفريق حتى إذا شاء الحكمان أن يفرقا بينهما بطلقة أو طلقتين أو ثلاثاً، ولا يشترط رضا الزوجين إن فرق الحكمان بينهما، سواء وافق حكم القاضي أم خالف، أو وكلاهما الزوجان أم لم يوكلهم، فما قضى به الحكمان فهو جائز من فراق أو ضع أو مال؛ لأن الله سبحانه وتعالى سماهما الحكمين والحاكم يحكم وإن لم يرض المحكوم عليه وبهذا قال الحنفية والمالكية والحنابلة وبعض المفسرين^{١٠}.

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِمْ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾^{١١}.

وقد روي هذا القول عن عثمان رضي الله عنه بعثت أنا ومعاوية حكمين فقبل لنا: ن رأيتما ن تجمعا جمعتهم، وأن رأيتما أن تفرقا فرقتهم^{١٢}، وقد صح هذا القول عن ابن تيمية^{١٣}. وقد بين ابن العربي الحكمة من نفاذ الحكم في فعل الحكمين في الشقاق، وجزاء الصيد في الحر، فقال: إن القاضي لا يقضي بعلمه فخص الشرع هاتين الواقعتين بالحكمين ينفذ حكمهم، وترفع بالتحديد التهمة عنهم^{١٤}.

وقال الإمام مالك في الحكمين يطلقان ثلاثاً قال تلزم واحدة وليس لهما الفراق بأكثر من واحد باتنا^{١٥}.

القول الثاني:

المبعوثان وكيلان للزوجين يوكلهما الزوج بالتطليق ، وقبول الخلع والمرأة توكل ببذل العوض ، وقبول الطلاق ولا يجوز بعثهما إلا برضاها ، وليس لهما حق التفريق بين الزوجين لأنهما طريق الشهادة عند الحاكم بما علم ، وبه قال بعض الشافعية والحنابلة ، وبه قال ابن حزم الظاهري^{٦٦} .

وإذا أخذنا بهذا القول ان الحكمين هما وكيان نفذ تصرفهما كما ينفذ تصرف الوكيل مع غيبة الموكل^{٦٧} .

وينفذ حكم الموكلين إذا كان موكلين برضا الزوجين بأن يجمعان رأيا أو يفرقا فما فعلا من فعل لزمه^{٦٨} .

واستدلوا على قولهم بقوله تعالى: ﴿ قَابَعْتُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّي اللَّهُ بَيْنَهُمَا مِنَ اللَّهِ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾^{٦٩} ، يدل على ان الذي من أهله وكيلا ، والذي من أهلها وكيلا له ، كأنه قال : فابعثوا رجلاً من قبله ورجلاً من قبله ، فهذا يدل على بطلان قول من يقول : إن الحكمين أن يجمعان إن شاء ، وإن شاء فرقا بغير أمرهم^{٧٠} .

والأدلة التي ساقها الفريقان كثيرة لا تتسع للذكر في مثل هذا البحث ، الذي يترجح من القولين ما رجحه الدكتور قحطان الدوري بأن المبعوثين هما حكمان في الجمع والتفريق ، لأن الله سبحانه وتعالى ساهما حكمان^{٧١} .

الذاتة

نخلص مما تقدم نتائج عد ، أهمها :

- إن الصلح بشكل عام قاعدة في حل الخصومات ، وخاصة بين الزوجين ، لما له الأثر في صلاح المجتمع ، وقد شرع الله تعالى ، لهذا الأمر مصلحير ، وسماهم (حكيمز) .
- لم يكن التحكيم الخطوة الأولى ؛ لفض الخصومات ؛ بل سبقه خطوات عد ، لم تثمر حتى انتهى الحال إلى التحكيم .
- إن وقوع الشقاق والخوف من الافتراق ، هي لحظة التعيين للحكمين بين الزوجين .
- إن إرسال الحكمين كون من السلطان أو الزووين .

- ان قرابة الحكمين من الزوجين لها اثر لكونهما اعلم بحال المتخاصمين .
- يجب توفر الشروط المعتبرة في الحكمين لتمكنهم من الصلح .
- النية الصادقة من الزوجين ، والرغبة في الرجوع لها اثر في تسريع الصلح .
- ان الحكمين ، حكمهما نافذ على الزوجين من حيث الجمع والتفريق ، والافتداء .
- إذا اختلف الحكمين في الحكم لم يقع الحكم .

الهوامش

- (١) سورة النساء : الآية ٥ .
- (٢) لسان العرب ، محمد بن مكرم بن منظور، الإفرقي المصري (٣٠ ٧١ هـ)، دار صادر، بيروت ، مادة حك ' ٤٢ .
- (٣) ينظر: الأثر المختار بحاشيته رد المختار ' ٢٨ ، البحر الرائق شرح كنز الدقائق للامام زين الدين ابن نعيم (د ٧٠ هـ ، المطبعة العلمية، ' ٤٠ .
- (٤) ينظر: مجلة الأحكام العدلية، منير القاضي . ٦٩ .
- (٥) معجم مقياس اللغة، لأبي الحسن احمد بن فارس بن زكريا (د ٩٥ هـ)، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر ' ٠٣ .
- (٦) الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان ، ' ٨٣ .
- (٧) الفقه الإسلامي وأدلته، وهبة الزحيلي، دار الفكر، مشر - سور: ٩٩٨ م ، ' ٣٣ .
- (٨) الجواهر الحسان في تفسير القرآن، د الرحمن بن محمد مخلوف الثعالبي، مؤسسة الأعلمي للطبوعات، بيروت . ١٩ .
- (٩) لسان العرب ' ٥١٧ مادة (صلح).
- (١٠) ينظر: مدارك لتنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات عبد الله احمد بن محمود النسفي (د ١٠ هـ)، دار إحياء الكتب العربية ' ٨ .

- (١) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (د ٩١ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ٩٨٨، ٤٠٨ هـ، ١٧.
- (٢) ينظر: أحكام القرآن للجصاص، احمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر ٥٥ - ٧٠ هـ)، تحقيق محمد الصادق قماوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٤٠٥ هـ، ٥٠.
- (٣) ينظر: الأم، محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله ٥٠ - ٥٤ هـ، دار المعرف، بيروت، ٣٩٣ هـ، ٩٤.
- (٤) المصدر السابق، ص ٢.
- (٥) تفسير القرطبي، أبو عبد الله بن محمد الأنصاري القرطبي، دار الشعب، القاهرة، ٧٤ د.
- (٦) رواه أبو داود، تحقيق: محمد محي عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ٢٤٦ حديث رقم (١٤٧).
- (٧) المغني، عبد الله بن احمد بن دامه د ٢٠ هـ، دار الفكر، بيروت، ٤٠٥ هـ، ٤٣.
- (٨) أحكام القرآن للجصاص ٥٠.
- (٩) الأم ٢.
- (١٠) المدونة الكبرى، محمد عرفة الدسوقي، تحقيق: محمد عليش، دار الفكر، بيروت، ٦٨ د.
- (١١) فتح الوهاب، لذكريا بن محمد بن احمد بن زكريا الأنصاري أبو يحيى ٢٣ - ٢٦ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٤١٨ هـ، ١٢، المغني، ٤٤.
- (١٢) نصاب للماوردي علي بن سليمان المرادوي أبو الحسن ١٧ - ٨٥ هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٧٩.
- (١٣) القرطبي ٧٧.

- ١٣) الأم د ٩٥ .
- ١٤) بدائع الضائع في ترتيب الشرائع، للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي د ٨٧ هـ)، تحقيق: عبد الستار أبو غدة، الكويت، ١٩٨٠ .
- ١٥) كشاف القناع، منصور بن يونس بن إدريس البهتوني، تحقيق: هلال مصيلحي ومصطفى هلال، دار الفكر، بيروت ٤٠٢ هـ . د ١١١ .
- ١٦) ينظر: المدونة الكبرى . د ٧١، الأ. د ٧٧، الكافي، لابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي (د ٦٣ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ٤٠٧ هـ، ١٩٨٨، المغني . د ٤٣٠ .
- ١٧) ينظر: المدونة الكبرى . د ٧١، الأ. د ٧٧، الكافي . د ٧٨، المغني، ٤٣٠ .
- ١٨) ينظر: مختصر الخرقى، أبو القاسم عمر بن الحسين الخرقى د ٣٤ هـ، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٠، د ٠٢ .
- ١٩) الإنصاف للماوردي . د ٨٠، حاشية الدسوقي، محمد عرفة الدسوقي، تحقيق: محمد عليش، دار الفكر، بيروت ٤٦٠ .
- ٢٠) حاشية الدسوقي ٤٦٠ .
- ٢١) مواهب الجليل، محمد بن عبد الرحمن المغربي أبو عبد الله ٠٣ - ٥٤ هـ، دار الفكر، بيروت ٣٩٨ هـ، ١٩٨٠، فتح الوهاب ١١٠ .
- ٢٢) تفسير القرطبي . د ٧٦ .
- ٢٣) النساء ٤ - ٥ .
- ٢٤) البحر المحيد، أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان الأندلسي الشهير بابن حبان د ٥٤ هـ)، مكتبة مطابع النصر الحديث، الرياض، ١٩٤٠ .
- ٢٥) الطبري . د ١٠٠ .

- ٦٦) القرطبي . د ١٧٦ .
- ٦٧) سورة الفتح : الآيات ٨ .
- ٦٨) الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد الواحد النيسابوري (د ٦٨ هـ)، تحقيق: عادل أحمد علي محمد، دار الكتب العلمي، بيروت - لبنان، ٩٩٤ م . ٩٤ ، البحر المحيد . ' ١٤ ، أحكام القرآن للجصاص ' ٧٣ .
- ٦٩) كشف القناع . د ١١ .
- ٧٠) إعانة الطالبين ، أبي بكر ابن السيد محمد شطا الدمياطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ' ٧٢ ، فتح الوهاب ' ١١ ، نهاية الزير ، محمد بن عمر بن علي بن نووي الجاوي أبو عبد المعطي، دار الفكر، بيروت، ' ١٨ .
- ٧١) المصادر السابقة.
- ٧٢) المغني ' ٤٤ .
- ٧٣) الكافي لابن عبد البر . ' ٧٨ .
- ٧٤) الأثر . ٩٥ .
- ٧٥) المغني . ٦٨ ، المحلى، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو حمد (د ٥٦ هـ)، دار الفاق الجديدة، بيروت ' ١٧ .
- ٧٦) أحكام القرآن، للجصاص . ' ٩٠ .
- ٧٧) المصدر نفسه.
- ٧٨) منهاج الصالحين في أحاديث وسنة خاتم المرسلين، عز الدين بليق، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت ' ٩٨ .
- ٧٩) الطبري ' ١٤ .
- ٨٠) شرح فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد لسوآسي (د ٨١ هـ)، دار الفكر، بيروت ' ٤٤ ، المدونة الكبرى ' ٧٢ ، المغني ' ٤٤ ، الكافي لابن عبد البر . ' ٧٨ ، القرطبي . ٧٧ ، أضواء البيان، محمد الأمين بن محمد بن

- لمختار الجكني الشنقيطي (د ٣٩٣ هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت،
٤١٥ هـ ' ٩٩٥ م، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات . . ٤٤ .
(١) سورة النسا : الآيا ٤ .
- (٢) أخرجنه عبد الرزاق في مصنفه ١٠ ، ١٢ ، برقد ١٨٨٥ .
- (٣) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، شيخ الإسلام، أبو العباس احمد عبد ا حلیم
(د ٢٨ هـ)، السعودی . ٣٨١ هـ ١٢ ' ٥ .
- (٤) أحكام القرآن لابن العربي . ٢٥ .
- (٥) روضة الطالبين، النووي، المكتب الإسلامي، بيروت . ٤٠٥ هـ ١١ ' ٧١ ،
الوسيط ' ١١ ، فتح الوهاب ' ١١ ، كشف القناع ' ١١ ، المحل ' ٨٧ وما
بعدها .
- (٦) المصادر السابقة .
- (٧) المهذب، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي أبو اسحق، دار الفكر، بيروت،
١٠ ' .
- (٨) مذكر الخرقم . ٠٢ .
- (٩) سورة النساء: الآيا ٥ .
- (١٠) أحكام القرآن للجصاص . ١٩٠ وما بعدها .
- (١١) عقد التحكيم في الفقه الإسلامي، والقانون الوضعي الدكتور قحطان عبد الرحمن
الدوري، مطبعة الخلود، بغداد ٩٨٥ م ١ ص ٠٣ .

المصادر

القران الكريم.

أولاً: التفاسير

- ضواء البيان، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، د ٣٩٣ هـ ، دار النشر دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ٤١٥ هـ - ٩٩٥ . ، تحقيق مكتب البحوث والدراسات.
- تفسير القران العظيم، ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي ابو الفدا ، (د ٧٤ هـ)، دار الفكر، بيروت . ٤٠١ هـ .
- تفسير السعدي، عبد الرحمن ناصر السعدي، مؤسسة الرسال، بيروت، ٤٢١ هـ - ١٠٠٠ . ، تحقيق ابن عثيمين.
- تفسير الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبو جعفر، ولد ٢٤ هـ - (د ١٠ هـ)، دار الفكر، بيروت . ٤٠٥ هـ .
- تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن احمد 'نصاري القرطبي، دار الشعب القاهر .
- أحكام القرآن للجصاص، احمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر، ٠٥ ٠ هـ)، دار احياء التراث العربي، بيروت . ٤٠٥ هـ ، تحقيق محمد الصادق قمحاوي.
- منهاج الصالحين في أحاديث وسنة خاتم المرسلين، عز الدين بليق الفتح للطباعة والنشر، بيروت .
- أحكام القرآن لابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف، بابن العربي (د ٤٣ هـ ، دار الفكر ، تحقيق علي محمد قمحاوي.

ثانياً: كتب الفقه

(الفقه الحنفي:

- الدرر مختار، دار الفكر، بيروت . ٣٨٦ هـ .

- شرح فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد واحد السيواسي، (د ٨١ هـ)، دار الفكر، بيروت .

(الفقه المالكي:

- الكافي لابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، (د ٦٣ هـ، دار الكتب العلمي، بيروت، ٤٠٧ هـ .
- المدونة الكبرى، الإمام مالك بن أنس دار صادر، بيروت .
- حاشية الدسوقي، محمد عرفة الدسوقي، دار الفكر، بيروت، تحقيق محمد عليش .
- مواهب الجليل، محمد بن عبد الرحمن المغربي أبو عبد الله (ت ٠٣ - ١٥٤ هـ، دار الفكر بيروت ٣٩٨ هـ .

(الفقه الشافعي:

- إعانة الطالبين، أبي بكر ابن السيد شطا الدمياطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- الأ، محمد بن إريس الشافعي أبو عبد الله (د ٥٠ - ٠٤ هـ -)، دار المعرفة، بيروت ٣٩٣ هـ.
- لمهذب، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي أبو إسحاق، دار الفكر، بيروت.
- الوسيد، محمد بن محمد بن محمد الغزالي أبو حامد (د ٥٠ - ٠٥ هـ)، دار السلام، القاهرة ٤١٧ هـ، تحقيق احمد محمود إبراهيم محمد محمد تامر.
- روضة الطالبين، النووي المكتب ا سلامي، بيروت، ٤٠٥ هـ .
- فتح الوهاب، زكريا بن محمد بن احمد بن زكريا الأنصاري أبو يحيى، ٢٣ - ٢٦ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت ٤١٨ هـ.
- نهاية الزين، محمد بن عمر بن علي بن نووي الجاوي أبو عبد المعطي، دار الفكر، بيروت، .

(: الفقه الحنبلي:

- الأنصاف للماوردي، علي بن سليمان المرداوي أبو الحسز ، ١٧ ٨٥ هـ ، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، تحقيق محمد حامد الفقي.
- الكافي في فقه ابن حنبل، عبد الله بن قدامه المقدسي أبو محم ، ٤١ ٢٠ هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت.
- المغني، عبد الله بن اداد قدامه المقدسي أبو محم ، ٤١ ٢٠ هـ ، دار الفكر، بيروت ، ٤٠٥ هـ .
- كشاف القناع، منصور بن يونس بن إدريس ، دار الفكر ، بيروت . ٤٠٢ هـ ، تحقيق هلال مصيلحي مصطفى هلال.
- مختصر الخرفي، أبو القاسم عمر بن الحسين الخرفي ، (د ٣٤ هـ)، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ٤٠٣ هـ ، تحقيق زهير الشاويش.
- المهذب ، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي أبو إسحاق ، دار الفكر، بيروت.

ثالثًا: مصادر أخرى

- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، ٣٠ ١١ هـ ، دار صا ، بيروت، .
- البحر الرائق شرح كنز الدقائق للإمام زين الدين ابن نجم. (د ٧٠ هـ ، المطبعة العلمي .
- مجلة الأحكام العدلية، منير القاضي .
- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسن احمد بن فارس بن زكريا. (د ٩٥ هـ ، دار الفكر، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون.
- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربي ، إسماعيل بن حماد الجوهري ، دار العلم للملايين ، لبنان، .
- الفقه الإسلامي وأدلته ، وهبة الزحيلي ، دار الفكر ، دمشق - سوريا ، ١٠٠٠ م . ٩٩٨ م .

- الجواهر الحسان في تفسير القرآن، عبد الرحمن بن محمد مخلوف، الثعالبي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر محمد الشيرازي، يضاوي، د ٩١ هـ، دار الكتب العلمي، بيروت - لبنان. ٤٠٨ هـ / ٩٨٨ ..
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي د ٨٧ هـ، الكويت، تحقيق عبد الستار أبو غده.
- ٠ - المحلى، علي بن احمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد، (د ٥٦ هـ، دار لآفاق الجديدة، بيروت.
- ١ - مجموع الفتاوى، ابن تيمية، شيخ الإسلام، أبو العباس احمد عبد الحلي، د ٢٨ هـ، السعوديه. ٣٨١ هـ.